

العدد (٤٣) – يوليو ٢٠٢٣ م

مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد

الترقيم الدولي للنسخة الالكترونية: ٢٦٨٢-٢٢٦٨

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ٥٣١٩ - ٢٠٩٠

website : <https://jftp.journals.ekb.eg> الموقع الالكتروني :

تطبيق نظم معلومات الحكومة الإلكترونية كوسيلة لمواجهة الفساد: نماذج دولية ناجحة

د. / خالد أحمد عبدالعال إبراهيم

كلية التربية- جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز
المملكة العربية السعودية- الخرج

تاريخ استلام البحث : ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٣ م

تاريخ قبول البحث : ٢٥ / ٦ / ٢٠٢٣ م

البريد الالكتروني للباحث : ka.ibrahim@psau.edu.sa

DOI: JFTP-2305-1305

Faculty of Education Journal – Port Said University

Printed ISSN : 2090-5319

website : <https://jftp.journals.ekb.eg/>

Vol. (43) – July2023

On Line ISSN : 2682-3268

الملخص

لقد برهنت العديد من الدراسات علي الدور الفعال الذي تؤديه الحكومة الإلكترونية في مجابهة وتقليل الفساد وذلك من خلال الحوكمة الجيدة ودعم الجهات الفاعلة ذات التوجه الإصلاحى، ولنتحدث بصورة أكثر تحديداً فإن الحكومات الإلكترونية لديها القدرة علي تحجيم الفساد والسلوكيات المصاحبة له خارجياً من خلال تقوية علاقاتها مع المواطنين وداخلياً من خلال استحداث وسائل أكثر فعالية لمراقبة سلوك الموظفين والتحكم فيه. وركزت الدراسة على التعرف على آثار الحكومة الإلكترونية علي مجابهة الفساد من خلال دراسة لعدة تجارب دولية، بالإضافة إلى ذلك تناولت دراسة تأثيرات الممارسات البيروقراطية المتجذرة وجودة البيروقراطية. وتوصلت الدراسة إلى وجود دور فعال وتأثير إيجابى للحكومة الإلكترونية علي تقليل الفساد.

الكلمات الرئيسية:

الفساد، الحكومة الإلكترونية، البيانات الدولية، الشفافية.

ABSTRACT

Many studies have proven the effective role of the e-government in combating and reducing corruption through establishing effective governance and enhancing reformative authorities. Specifically speaking, e-government has the ability to reduce corruption and corrupt behaviors both externally and internally. Strengthening its relationships with the citizens is used to reduce corruption externally and offering more effective means for monitoring and controlling the corrupt behaviors of the employees is employed to reduce the corruption internally. The present study focused on identifying the effects of the e-government on combating corruption through presenting a number of intentional cases studies as well as examining the impacts of the inherent bureaucratic practices and bureaucratic quality on the corrupt behaviors. The study concludes that e-government plays an effective role in reducing corruption.

KEYWORDS: corruption, e-government-international data-transparency

مقدمة الدراسة:

تناولت مؤسسة الشفافية الدولية (وهي إحدى المنظمات غير الحكومية القابعة في برلين والمنوطة بمجابهة الفساد) مفهوم الفساد علي أنه إساءة استخدام السلطات الموكلة للأفراد سواء كانوا قادة سياسيون أو موظفون حكوميون لأجل الحصول علي مزايا شخصية أو منافع خاصة لإحدي الجماعات، وعلي الرغم من أن هناك عدداً لا بأس به من التعاريف الخاصة بالفساد، إلا أننا سنركز في الدراسة الحالية علي تعريف الفساد الذي تناوله Lynch & Lynch (2003) والذي قدم الفساد علي أنه مشكلة عالمية كبيرة بحاجة إلى المزيد من الدراسات والمناقشات، بينما تعرف الدول المتحولة لاقتصاديات السوق الفساد بأنه أحد العوامل الرئيسية التي تعوق النمو الاقتصادي السريع، وتترك الدول المتقدمة المخاطر السياسية والاقتصادية الناجمة عن الفساد حيث إن فقدان الثقة في الحكومة قد يؤدي إلى تلاشي شرعية الحكومة.

ويشير Von Haldenwang (2004) إلى أن قدرة الحكومة الإلكترونية علي مجابهة الفساد ودعم الجهات الفاعلة ذات التوجه الإصلاحية قضية غاية في الأهمية، حيث تعرف شعبة الأمم المتحدة للاقتصاد العام والإدارة العامة والجمعية الأمريكية للإدارة العامة الحكومات الإلكترونية بأنها: استخدام الإنترنت والشبكة العالمية لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين"، وتلعب الحكومات الإلكترونية دوراً بارزاً في تقديم الخدمات الحكومية بجودة عالية وبتكلفة منخفضة، كما أنها تزيد من الشفافية وتحجيم الفساد وتدعم المسؤولية وتحسن من عملية صنع القرار.

وفقاً لما أوضحه Bhatnagar (2001) فإن الحكومات الإلكترونية تعرف علي أنها: أداة لإعادة تشكيل القطاع العام من خلال تغيير نمط وأسلوب العمليات الداخلية للحكومة وكذلك علاقة الحكومة بالمواطنين، وكأداة لتقليل الفساد قامت العديد من البلدان منها المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية والهند، وروسيا، والأرجنتين، وتشيلي بتطبيق الحكومة الإلكترونية، وقد أوضحت التقارير أن الحكومات الإلكترونية في تلك البلدان حجت الفساد بصورة كبرى.

ومن الجدير بالذكر أن الدراسة الحالية تركز جهودها علي رصد وتحديد آثار الحكومة الإلكترونية علي تحجيم الفساد مستخدمة بيانات ذات صيغة دولية، فهناك العديد من دراسات الحالة السابقة التي تناولت تأثيرات الحكومة الإلكترونية علي تقليل وتحجيم الفساد ولقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج تؤيد فكرة أن الحكومة الإلكترونية تلعب دوراً بارزاً في مجابهة الفساد، ونظراً لطبيعة تصميم تلك الدراسات البحثية السابقة، فيصعب تحقيق المصادقية الخارجية لتلك الدراسات السابقة، فضلاً عن ذلك فهناك ندرة نسبية في التقارير المنشورة القائمة علي البيانات الإحصائية للعلاقة بين الفساد والحكومة الإلكترونية. لذا فالدراسة الحالية تركز علي مدي تأثير الحكومة الإلكترونية في مجابهة الفساد من خلال استخدام بيانات إحصائية دولية من خلال أدلة تجريبية يمكن أن تعمم علي عدد من التجارب وعدداً من الدول إلى حد ما. وعلي

الرغم من أن الدراسة الحالية تركز بصورة كبرى علي استقصاء إذا كانت للحكومة الإلكترونية تأثيرات ذات مغزي علي تحجيم فساد الحكومات، فإنها أيضا تقدم نموذجاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتم اختبار نتائجها علي أرض الواقع. وبشكل أكثر تحديداً فتسعي الدراسة الحالية لاستكشاف تأثيرات البيروقراطية المهنية وجودة البيروقراطية وإنفاذ القانون علي مجابهة الفساد.

مشكلة الدراسة:

علي الرغم من أن الطرق التقليدية لمجابهة الفساد تبدو فعالة غير أنها تنضوي علي العديد من الإشكاليات وجوانب القصور، فقد يتسبب عن الرقابة الزائدة في أن تصبح بيئة العمل جافة بل وقاسية وبها المزيد من التوترات، كان من الضروري تركيز الجهود علي رصد وتحديد آثار الحكومة الإلكترونية علي تحجيم الفساد مستخدمة بيانات ذات صيغة دولية، لذا فالدراسة الحالية تركز علي مدي تأثير الحكومة الإلكترونية في مجابهة الفساد من خلال استخدام بيانات إحصائية دولية من خلال أدلة تجريبية يمكن أن تعمم علي عدد من التجارب وعدداً من الدول إلى حد ما. وعلي الرغم من أن الدراسة الحالية تركز بصورة كبرى علي استقصاء إذا كانت للحكومة الإلكترونية تأثيرات ذات مغزي علي تحجيم فساد الحكومات، فإنها أيضا تقدم نموذجاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وتم اختبار نتائجها علي أرض الواقع. وبشكل أكثر تحديداً فتسعي الدراسة الحالية لاستكشاف تأثيرات البيروقراطية المهنية وجودة البيروقراطية وإنفاذ القانون علي مجابهة الفساد، وتتبلور مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي: هل تمثل الحكومة الإلكترونية طريقة فعالة في مجابهة الفساد؟.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على فعالية تطبيق نظم معلومات الحكومة الإلكترونية كوسيلة لمجابهة الفساد مقارنة بالطرق التقليدية لمجابهة الفساد.

أدبيات الدراسة:

في الجزء التالي من الدراسة نستعرض عدداً من العوامل المحددة الواردة في عدداً من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة والتي تتركز في مجابهة الفساد مستخدمة الأدلة التجريبية. لذا فستركز الدراسة الحالية بشكل مفصل علي دراسة حالات التجارب السابقة لعدداً من الدول التي طبقت الحكومة الإلكترونية في مجابهة الفساد الإداري والحكومي وستركز الدراسة علي عدداً من البيانات الإحصائية ذات الصلة اللصيقة بالموضوع.

العوامل التقليدية في مجابهة الفساد:

تستعرض الدراسة عدداً من الدراسات السابقة التي تناولت علي الأقل ثلاثة عوامل تقليدية لمجابهة الفساد، والتي تشتمل علي الجوانب التالية:

- ١- نشر ثقافة المهنية.
- ٢- دعم جودة البيروقراطية.
- ٣- دعم نفاذ القوانين في المجتمعات.

بالإضافة إلى الثلاثة عوامل سألها الذكر فإن الدراسة الحالية تقترح أن الحكومة الإلكترونية تعتبر أحد الطرق الأخرى الفعالة لتحجيم السلوكيات الفاسدة، حيث تتضمن العوامل التقليدية لمجابهة الفساد علي صقل مهارات العاملين بالمهنية وذلك لغرس صفات النزاهة بداخلهم، ويؤكد الإداريون الذين يتعاملون مع الجمهور أن الخدمات العامة تقدم بفعالية وكفاءة عندما تقوم السياسات والاختيارات علي الخبرات والمعارف المهنية للإداريين، وهذا ما أشار إليه Stillman (1990) بأن إكساب العاملون في المؤسسات الحكومية مهارات مهنية في الجوانب التقنية وكيفية استخدام الأدوات التقنية يسهم في إكسابهم شرعية مهنية كبيرة ودرجة عالية من تقدير الذات والنزاهة، حيث أن إمامهم بالمهارات التقنية والخبرات الفنية يسهم في بناء شخصيات قوية وشبكات قوية من العلاقات والتي تقلل من رغبتهم في الفساد بل تجعلهم حجر عثرة أمام أقرانهم الفاسدين، فالعمل العام لا يتطلب فحسب تنفيذ الإرادة السياسية للدول أو للحكومات بل تعظيم تحقيق المنفعة العامة، لذا فإن عدم المحابة واختيار الأشخاص علي أساس كفاءتهم يعيدان داعمان أساسيين لتحقيق المنفعة العامة والحفاظ علي السلم الاجتماعي ولقد جاء في الميثاق الأخلاقي للجمعية الأمريكية للإدارة العامة أنه من الضروري علي المناطين بتقديم الخدمات العامة الحكومية المحافظة علي أخلاقيات المهنة والذي يتطلب منهم التطوير المهني والتراكم المعرفي. ولقد اقترح Wart أن الميثاق الأخلاقي للجمعية الأمريكية للإدارة العامة والذي تم تبنيه بصفة رسمية في عام (١٩٨٤) يستلزم من أعضائه التمسك بمعايير الكفاءة المهنية حيث يري أن الميثاق الأخلاقي يتطلب من موظفي القطاع العام ضرورة اعتبار تقديم الخدمات العامة علي أنها مسؤولية شخصية قائمة على الكفاءة المهنية، وعليهم أن يشجعوا أقرانهم في العمل علي المشاركة في الروابط المهنية.

الحكومة الإلكترونية ومكافحة الفساد:

لقد سعت العوامل التقليدية لمجابهة الفساد في تحجيم السلطة التقديرية لموظفي القطاع العام من خلال تأسيس النظام البيروقراطي وبموجب هذا النظام فإن موظفي القطاع العام يعدون بمثابة وكلاء يسعون وراء مصالحهم الشخصية بدلاً من السعي وراء تحقيق المصالح العامة وكلما زادت سلطتهم التقديرية أصبحوا أكثر عرضة للفساد. وبهذا الشأن ذكر Lipsky (1996) أن السلطة التقديرية لدي القطاعات المتدنية من موظفي القطاع العام تزيد من المحابة والواسطة عند تقديم الخدمات. ونظراً لأن الموظفون الحكوميون لديهم خبرات ومعارف مهنية متخصصة لا يستطيع العامة فهمها بسهولة، لذا فقد يفشل العامة في التعرف علي مدي السلطات الممنوحة للموظفين الحكوميون وعلي

وجهه الخصوص فإن تركيز السلطات والمعلومات لدى موظفي الحكومة يلعب دوراً كبيراً في زيادة نسب الفساد في تلك الدول، حيث يحتكر الصقوة الهيئات الحكومية وكذلك أصحاب المصالح يهيمنون علي عمليات صنع القرار، ولكي نقلل من تلك المشكلات فيجب علي هيئات القطاع العام بتطوير المعايير الإجرائية للأعمال بداخلها والتي لا تتأثر نسبياً بتدخل الأفراد، وفي هذا الشأن أوضح Weber (2004) أن موظفي القطاع العام اللذين ينظرون لوظائفهم من منظور ضيق الأفق يمكن أن يتم استبدالهم بسهولة بآخرين وذلك في نظام العمل البيروقراطي ونظراً لتقلص سلطات الموظفين في ظل نظام العمل البيروقراطي فإن ذلك بدوره يحجم من سلوكيات الفساد لديهم.

فالهيئات البيروقراطية لديها قدرة فائقة علي تأسيس نظام للعمل يتسم بالمسؤولية والمحاسبة، فعندما يتبع العاملون إجراءات عمل نظامية ويقل التدخل البشري في الأعمال تصبح لدي المديرون فرص أكثر في التعرف علي أصحاب السلوكيات الفاسدة داخل الهيئات الحكومية. وبينما تركز المهنية علي دعم الموظفين نفسياً لمنع الفساد، فإن جودة البيروقراطية تركز علي الهيكل التنظيمي والعمليات التي تستطيع بشكل نظامي أن تقلل من درجة الفساد لديهم. لذا ففي المنظمات عالية جودة البيروقراطية نجد أن الرقابة الإدارية أصبحت معادلة للقيم الأخلاقية.

ومن بين العوامل المكافحة للفساد داخل الهيئات الحكومية نفاذ وتطبيق القانون بصورة راسخة والذي يجعل من ارتكاب ممارسات الفساد غير الأخلاقية سلوك له عواقب وخيمة وتكون نهايته غير محمودة، على عكس ذلك يصير موظفي الحكومة أكثر انغماساً في الفساد الإداري عندما يشعرون أن القوانين غير رادعة وغير متصلة داخل بيئات العمل. كما أوضحت Rose-Ackerman (1999) أن رجال الأعمال يحسبون المخاطر والمنافع الناجمة عن دفع الرشوة، فعلي سبيل المثال عندما يضطر أحدهم إلي تجديد أحد المباني والذي يكبده نفقات باهظة، وذلك بسبب استخدام نظام إطفاء حديث، فحينها تجري المقارنة بين مخاطرة الحريق ومخاطرة القبض عليه أثناء تقديمه للرشوة، وإذا وجد أن مخاطرة حدوث الحريق ومخاطرة القبض عليه متدنية فسيلجأ إلى الخيار الأيسر والذي لن يكلفه نفقات باهظة وسيدفع الرشوة ولن يجدد المبني الذي سيكلفه نفقات باهظة. ولآجل زيادة مخاطرة التتبع تشددت الإدارة العامة الأمريكية في تطبيق ونفاذ القوانين، بينما تركز الطرق العلمية علي هيكله المراقبة وتنمية القيم الفردية التي تحول دون تورط الأفراد بجرائم فساد بصفة ذاتية، وتتبنى طرق إنفاذ القوانين نموذجاً صارماً للمراقبة الخارجية الأمر الذي يتطلب تدخل ومتابعة رجال الإدعاء العام، ومدققي الحسابات والمراجعون العموميين حيث يقوم هؤلاء الأفراد بمراقبة سلوكيات الفساد داخل المؤسسات الحكومية وغيرها ومقاضاة الموظفين المتورطين في جرائم فساد. وفي هذا الصدد يوضح Anechiarico (1994) أن سبل المراقبة الخارجية للفساد والتي تتضمن الإجراءات المحاسبية وإجراءات المراقبة المالية يجب أن تصبح

مشددة ففي المواقف التي يشعر خلالها الموظفون بالخطر، وذلك نظراً لوجود نظام قضائي صارم إذا ما تورطوا في أعمال فساد فأنهم سيتوقفون عن المشاركة في تلك العمليات الفاسدة مما يدعم النظام القضائي. فنفاد القوانين وتطبيقها بشكل متسق ومستمر في أي من المجتمعات يمثل وسيلة رادعة لموظفي القطاع العام، فضلاً عن مدي إدراكهم بنظرة المجتمع السلبية والمهينة تجاه تورطهم في ممارسات غير أخلاقية مرتبطة بقضايا الفساد، وأن الأنظمة القانونية تستطيع أن تضع تعريفاً مفصلاً عن سلوكيات الفساد ومن ثم يبلغ لجميع الموظفين بسلوكيات الفساد لأخذها في الاعتبار ومعرفة العواقب القانونية لكل سلوك، ويضيف Anechiarico (1994) أن الفساد يمكن تتوسع قاعدتها لتشتمل علي عدداً من قضايا الفساد مثل: "تضارب المصالح، الإخفاق في الكشف الكامل عن كل الفوائد المالي، كتابة معلومات غير حقيقة علي طلبات التوظيف، والاستخدام غير القانوني للهواتف الحكومية".

وعلي الرغم من أن الطرق التقليدية لمجابهة الفساد تبدو فعالة غير أنها تنضوي علي العديد من الإشكاليات وجوانب القصور، فقد يتسبب عن الرقابة الزائدة في أن تصبح بيئة العمل جافة بل وقاسية وبها المزيد من التوترات فقد يظهر التوتر الكامن بين تقديم الخدمات بفعالية للجمهور والرقابة المتزايدة عندما تفشل المؤسسة في إحداث توازن بينهما، فقد أوضح Anechiarico (1994) أن وسائل إنفاذ القانون مثل المراجعة المالية الاستقصائية وأداء المراجعة المالية والرقابة الداخلية يمكنها من أن تعطل سير الخدمات المقدمة وتزيد من الروتين.

وفي هذا الشأن أوضح Merton (2004) أن الرقابة الزائدة والقوانين الكثيرة والمطالبة بالالتزام المبالغ فيه من موظفي الحكومة بالالتزام بتلك القوانين والقواعد قد يؤدي إلي سوء جودة الخدمات المقدمة، حيث يُفقد الجانب الإنساني خاصة لدي المستفيدين الراغبين في خدمات تحتاج الرعاية الفردية والذي بدوره يعطي إنطباعاً لدي العامة أن مقدمي تلك الخدمات يتسمون بالغرور والتعجرف، فضلاً علي ذلك فقد يتشبث موظفي الحكومة بقوانين قديمة عفي عليها الزمن غير صالحة وغير فعالة في المواقف الحالية مما يؤثر علي جودة الأداء وفاعليته.

وفي هذا الشأن أوضح كل من Lynch & Lynch (2003) أن فرض عقوبات لتحجيم الفساد داخل مؤسسات الحكومة قد يثبط من عزائم الموظفين ويخفض من روحهم المعنوية ويخلق مناخاً مجافياً لتقديم خدمات تطوعية للجمهور بمستوي عال من الجودة، لذا فإن الرقابة المتزايدة تخفض من استجابة الحكومة وكذلك فعلمية مراقبة الفساد تكون مكلفة، فضلاً عن ذلك فإن تأسيس مكاتب مستقلة أو مكاتب داخلية لمكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية يكلف ميزانية الحكومة مبالغ طائلة كذلك فإن التحكم في الفساد يعتبر بمثابة مصدراً للتكلفة الإضافية لأنها لا تقدم خدمات، والسؤال الهام الذي يجب طرحه في هذا المقام عما إذا كانت طرق مكافحة الفساد مكلفة أم لا، وهل تلك التكاليف مقبولة للعامة أم لا؟، وهل القضاء علي

الفساد من دوره سيقبل تكلفة تقديم الخدمات العامة؟، وهل من المفيد أن نتبع الفاسدون؟، أم يتسبب ذلك في تعطيل عمليات تقديم الخدمات العامة؟.

لذلك فإن الحكومة الإلكترونية يمكن أن تقدم حلاً للمشكلات الناجمة من استخدام الطرق التقليدية في مجابهة الفساد، فبالتركيز علي الكفاءة الإدارية بدئت العديد من الحكومات ذات التوجه الإصلاحى بتطبيق الحكومة الإلكترونية من أجل تحقيق الشفافية والكفاءة في نفس الوقت، فتحقيق التنافسية والعمل القائم علي معايير محددة كافيان للحد من أن يتلقى موظفي الحكومة أموال صريحة من العوام، فعلي سبيل المثال عندما تقوم الحكومة الإلكترونية بمقارنة العطاءات المقدمة من عدة أطراف يصعب علي موظفي الحكومة محابة أحد المتقدمين علي حساب الآخر مقابل دفع رشوة، حيث أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات تستطيع مراقبة سير العمل بصورة دقيقة مما يجعل سلوكيات الفساد سهلة الاكتشاف والتعرف عليها من خلال المعلومات والأنظمة الرقمية. فالأنظمة الإلكترونية تساعد المسؤولين الحكوميين علي مراقبة سير العمل في أي توقيت وبسهولة ويسر، كما تمكن الجهات الحكومية من تحديد المشكلات والتعرف عليها بسهولة وكذلك فإن عمليات المراقبة والتحكم الإلكترونية غير مكلفة مقارنة بالمراقبة البشرية، لذا فإن العمليات الرقمية تعد وسيلة فعالة لتتبع أي سلوكيات فاسدة داخل الهيئات الحكومية.

ويؤكد Von Haldenwang (2004) أن الأنظمة الإلكترونية تنظم الأعمال الحكومية وتنظم سلطات القائمين بالأعمال حيث أنها تقلل فرص الأعمال العشوائية، فعلي سبيل المثال فإن نظام OPEN أو ما يعرف بتعزيز الإجراءات الرقمية لأنظمة التطبيقات المدنية المطبق في سيول عاصمة كوريا الشمالية قلل من مشكلات الفساد وذلك من خلال تقليص الأعمال التي يقوم بها البشر واستبدالها بالأنظمة المعلوماتية المتقدمة، فقبل أن يطبق في سيول نظام OPEN كانت تعاني الحكومة الكورية من مشكلات فساد خطيرة، ومنها علي سبيل المثال المواطنون اللذين يتقدمون بطلب خدمات حكومية بالصورة التقليدية كان عليهم الاضطرار للانتظار لأسابيع وأحياناً لشهور طويلة حتي يتلقون ردوداً حكومية علي طلباتهم ولأجل التعجيل بالعملية وتسريعها قام بعض المواطنين بدفع رسوم تقديم الخدمات السريعة للمسؤولين الحكوميين وذلك لسرعة إنجاز المهام المطلوبة مما جعل الموظفون الحكوميون يسرعون في إنجاز الخدمات المدفوعة وهي إحدى صور الفساد.

ولأجل حل تلك المشكلات تم تدشين نظام OPEN الإلكتروني وقد صمم ليتعامل مع عدد (٥٤) من الخدمات الحكومية والتي من المحتمل أن تنتابها حالات من الفساد ولأجل منع الفساد وزيادة كفاءة الهيئات الحكومية تم تصميم نظاماً جديداً لتقليل الأعمال غير الضرورية، فعلي سبيل المثال عندما يتقدم أحد المواطنين للحصول علي رخصة تصريح بالبناء ، فيستطيع المواطن التحقق من أن طلبه تم التعامل معه بصورة صحيحة ويستطيع تحديد الموظف المسؤول عن طلبه حيث يعرض الموقع الإلكتروني أرقام

الهواتف والبريد الإلكتروني للأقسام المناطة بتسيير الأعمال، مما يمكن المواطن من التواصل بالموظف المسؤول عن التعامل مع حاجته، لهذا فإن النظام الجديد يمكن أي مواطن من متابعة جميع عملياته وكذلك فإن الفحوصات الإضافية لجميع المعلومات تتم أيضاً من خلال قنوات متعددة، فعلى سبيل المثال يستطيع نظام الحاسب الآلي التعرف على الطلبات المتأخرة ومعالجتها ومن ثم يتم التعرف على أسباب التأخير ومراسلة القسم المختص ونتيجة لذلك فإن صلاحيات وسلطات الموظفون تقلصت إلى أدنى مرتبه. وتوضح التقارير الصادرة عن دولة البرازيل مدي إسهام الحكومات الإلكترونية في تقليل الفساد وتحجيمه وزيادة الشفافية والفعالية حيث قامت الحكومة البرازيلية بتأسيس نظام الشراء الإلكتروني والذي يطلق عليه "Comprasnet"، والذي من خلاله تتم عملية إجراء المناقصات الإلكترونية، فمن خلال هذا النظام يتم تسجيل المشتريات الإلكترونية، وكذلك سعر الخدمات الخارجية لعدد (٦٠٠٠) من مقدمي الخدمات، فضلا عن ذلك فإن (٥٣٠) نوعاً من الخدمات مسجلة في ذلك النظام، مما يجعل أصحاب المراكز العليا من موظفي القطاع العام قادرين على مقارنة أسعار العقود المقترحة بالعطاءات المقدمة ويعيدون التفاوض في العقود ذات الأسعار المبالغ فيها. ولقد كان من المتوقع أن يوفر نظام المشتريات الإلكتروني عشرون بالمئة من إجمالي قيمة العقود الحكومية والتي تعادل (١٥٠) مليون دولار.

ومن بين أوجه القصور الأخرى التي تعاني منها الطرق التقليدية للتحكم في الفساد عجزها على تتبع ومراقبة الفساد السياسي، وفي هذا الشأن يوضح Kobrak (2002) أن سلوك الفساد دائماً غير قانوني، كما يؤكد أن عملية صنع القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على مصالح جماعات الأغنياء في المجتمع الأمريكي، وفقاً لما أشار إليه الكاتب فإن السياسات الأمريكية صنعت لتعكس تطلعات ومصالح أغني أربعون بالمئة من المجتمع الأمريكي وذلك لأنهم يحتكرون السلطة، وقد عرف المجتمع الأمريكي على أنه "مجتمع فاسد ولكن بطريقة قانونية"، ويؤكد تلك الفكرة Kweit & Kweit (1981)، حيث تستطيع السلطة التلاعب بمصالح العامة وتمنح الفوائد فقط للأغنياء، وفي هذا السياق فإن المبادئ التي يطلق عليها حيادية ليست حيادية بالمرّة، وأن الحكومات ترغب في السيطرة على العامة دون أن تخدمهم. ويقترح Schachter (1997) أن مشاركة المواطنين تعد أداة هامة للتغلب على الفساد السياسي الذي يصعب مراقبته، فعندما تشعر الجهات الحكومية بأنها خاضعة لمراقبة المواطن العادي وأن هناك شد وجذب وتفاعلات من قبل المواطنين وتقيماً ونقداً للأداء، فإنها تضطر لأن تصبح أكثر شفافية. وعلى الرغم من ذلك فإنه يصعب تنفيذ المشاركة المجتمعية أو مشاركة المواطن بصورة ناجحة ويتطلب لنجاح هذه الفكرة وقت وأموالاً كثيرة، فمشاركة المواطن في رقابة الفساد يتطلب قيام المسؤولين بعقد عدداً من الجلسات وتحفيز العامة للمشاركة، فضلاً عن ذلك أوضح Von Haldenwang (2004) تردد موظفي الحكومة في تنفيذ مبادرة مشاركة المواطنين في قضايا الفساد لأن ذلك يضع عبئاً إضافي على أعباء أعمالهم

اليومية، ويتردد أيضاً المواطنون في المشاركة في هذه العملية لأنها تتطلب مقدراً عالياً من الالتزام. وحتى في حالات الالتزام فهم يشعرون بمزيد من الإحباط بسبب أن عملية المشاركة غير منظمة مما يتطلب منهم الكثير من الصبر.

وتستطيع الحكومات الإلكترونية التغلب على المشكلات سالفة الذكر حيث توفر المشاركة الإلكترونية فرصة للمواطنين للإدلاء بأصواتهم في أي وقت يرغبون به وكذلك فإن عملية المشاركة تصبح أكثر سهولة ويسراً وأسرع من الطرق التقليدية، وكذلك فإن المشاركة الإلكترونية تجذب عدداً أكبر من المشاركين وذلك لأن تكلفة التنسيق الإلكتروني أقل بكثير من مشاركة المواطنين التقليدية. فعدد الممثلين اللذين يقومون بالتنسيق قليل جداً بينما هناك فرص أكبر عدداً من المواطنين للتصويت الإلكتروني من خلال مواقع الحكومة الإلكترونية. حيث يتمكن المواطنون من الإدلاء بأصواتهم بسهولة ويسر من خلال المواقع الإلكترونية ويحصلون على ردود مباشرة من موظفي الحكومة بطريقة أكثر نظامية.

وتعد مدينة فوجيساوا اليابانية من أكثر المدن الذائعة الصيت في المشاركات الإلكترونية حيث دشنت المدينة لوحة البيانات الإلكترونية كأحد المشروعات الصغيرة في عام ١٩٩٧ والتي من خلالها يستطيع الأفراد اقتراح سياسات جديدة أو اقتراح تغييرات في السياسات القائمة لعمدة المدينة، ويتولى مراجعة تلك الاقتراحات خبراء في صناعة السياسات الحكومية وفي حال كون الاقتراح مبتكر وموفر للنفقات يقوم المسؤولون الحكوميون بتبني الاقتراح وعرضه على من يهمه الأمر وفي حال نجاح تنفيذ الاقتراح يتم تكريم الشخص الذي قدم الاقتراح من قبل عمدة المدينة، ولقد ساهم العديد من تلك المقترحات في تطوير جودة الخدمات الحكومية المقدمة للعامة وكذلك في تخفيض تكلفة تقديم تلك الخدمات، وحتى عام ٢٠٠٣ بلغ عدد المقترحات المقدمة على اللوحة الإلكترونية ما يعادل (٤٧) مقترح، وقد أقرت البلدية منهم حوالي (٣٧) مقترح وفي هذا الشأن يوضح كل من Park et al., (2003) أن مشروع الحكومة الإلكترونية مكن المواطنين من التعبير عن آرائهم بصورة أكثر سهولة ويسر، وساعد على زيادة ثقتهم بالحكومة وأن يشاركون بفعالية وفي نفس الوقت أصبح الموظفون الحكوميون أكثر دراية بأنهم تحت المحاسبة عما يقره من سياسات.

وأشار تقرير الأمم المتحدة (٢٠٠٤) أن دولة بيرو صممت ما يعرف باسم نافذة بيرو العامة لأجل زيادة الشفافية وتقوية المشاركة الديمقراطية وكان السبب من وراء ذلك القلق المتزايد من انتشار الفساد في حكومة فيجومري. ولقد بدء برنامج نافذة بيرو في ثلاثة مدن كبرى حيث يتمكن مواطني الثلاثة مدن الدخول إلى مواقع النافذة العامة للحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف الخدمات الحكومية ومنها آليات تتبع كيف تصرف التمويلات الحكومية وكيفية الحصول على شهادة ميلاد، وكان الأكثر أهمية من ذلك هو مقدرة المواطنين على اقتراح أفكار والتعبير عن آرائهم حيال الخدمات العامة المقدمة لهم مما

مكن المواطنون وموظفي الحكومة من حل المشكلات التي تقابلهم سويًا بصورة بها تعاون، فعلي سبيل المثال أشار المواطنون في مدينة هومانجا أن نظام التخلص من النفايات في بلدتهم نظام عقيم ومن خلال المحادثات المتزايدة والبحث عرف المواطنون أن المشكلة تكمن في عدم قدرة المدينة علي توفير العدد الكافي من العمالة أو من الموارد الأخرى التي تستطيع أن تسد احتياجاتهم وتفي بمتطلباتهم وقد أيقن المواطنون أن هناك دوراً يجب أن يضطلعون به لحل تلك المشكلة والذي يتمثل في تقليل حجم النفايات ويسددون الضرائب دون تأخير، لذا فإن عملية مشاركة المعلومات والأفكار خلال نافذة بيرو أسهم في حل مشكلات المواطنين بكفاءة عالية.

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ يعد النموذج الكوري من بين أبرز نماذج الحكومة الإلكترونية نجاحاً فهو مصمم علي أسس نظامية من حيث المشاركة الإلكترونية حيث تفتح سيول منتدي السياسات السيبرانية الإلكترونية لأجل مناقشة مختلف القضايا عن بعد ويحدث ذلك مرة كل شهر ومن خلال ذلك السياسات السيبرانية الإلكترونية تستطيع حكومة سيول منح المواطنين العديد من الفرص لفهم مختلف القضايا السياسية وتشجيع المواطنين علي اقتراح أفكار جديدة والتعبير عن آرائهم بخصوص سياسات المدينة، وفي أثناء جلسات الحوار يتلقي المواطنون ردوداً علي اقتراحاتهم التطويرية، فضلاً عن ذلك فإن نتائج آرائهم ومقترحاتهم ستنعكس حتماً علي السياسات الحكومية المتخذة. وكذلك فإن التعرف علي الرأي العام قبل صياغة السياسات وتنفيذها مكن حكومة سيول من تقليل الأخطاء وقلل أيضاً من التكلفة والوقت اللازمين للتخطيط لتلك السياسات.

وخلاصة القول فإن الحكومة الإلكترونية تساهم في التحكم في الفساد من خلال طريقتين: الطريقة الأولى تتمثل في تقليل الفساد من خلال تقليل أو تحجيم سلطات الموظفين مما يقلل من فرص اتخاذ القرارات العشوائية حيث تتم متابعة سير الأعمال من خلال الأنظمة المعلوماتية حيث تقوم الأنظمة بدور فعال من حيث قدرتها علي زيادة فرص كشف الأشخاص أصحاب السلوكيات الفاسدة وذلك من خلال استعراضها لبيانات كاملة التفاصيل، أما الطريقة الثانية فأنها تتمثل في أن تكنولوجيا المعلومات تزيد من معدلات الشفافية من خلال تمكين الرأي العام من مراقبة موظفي الحكومة وحيث أن موظفي الحكومة لديهم قدرة علي تتبع السلوكيات الفاسدة والتبليغ عن حالات الفساد بسهولة مما يتطلب من موظفي الحكومة الحذر عن الانخراط في ممارسات الفساد.

منهجية الدراسة : البيانات وخصائص متغيرات الدراسة:

يعد مؤشر التعرف علي الفساد (CPI) أحد أهم المصادر المعلوماتية المتاحة لدراسة درجة فساد البلدان، حيث ينشر المركز الدولي لأبحاث الفساد مؤشر التعرف علي الفساد بصورة سنوية ومؤشر التعرف علي الفساد مؤشر يقيس متوسط الفساد خلال فترة ثلاثة أعوام. فعلي سبيل المثال فيما يتعلق بمؤشر عام

٢٠٠٤ يقوم المركز الدولي للشفافية باستخدام استبيانات لأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ومن ثم يتولى أحد الخبراء غير المقيمين مثل وكالات المخاطر ومحلي الدول وقادة الأعمال المقيمين تقييم المستوي الكلي للفساد في القطاعات الحكومية والسياسية لأحد الدول. ولأجل الحصول علي مؤشر التعرف علي الفساد يتم وضع الانحراف المعياري والدرجة في الحسبان ويتم أيضا استخدام العديد من تقنيات التحول وتتراوح درجة مؤشر الفساد من ١٠ (عالي النظافة) إلى صفر (مرتفع الفساد)، ونظراً لأن هذا المؤشر قد يربك تفسير علامات معامل الارتباط للنتائج الإحصائية لذا فإننا قمنا بعكسه حيث أن درجة صفر تشير إلى (عالي النظافة) ودرجة ١٠ تشير الي (مرتفع الفساد).

ولقد اختبر العديد من الباحثين ثبات مؤشر التعرف علي الفساد (CPI)، فلقد أوضحت الدراسة التي قام بها Husted (1999) أن مؤشر التعرف علي الفساد له ثبات بنائي ومصدقية، وبالمقارنة مع مؤشرات الفساد الأخرى التي طورها تقرير التنافسية العالمية واستشارية المخاطرة الاقتصادية والسياسية أوضح Husted أن مؤشر التعرف علي الفساد (CPI) يتشابه مع المؤشرات الأخرى غير أنه أكثر منها شمولية. ولقد أوضح أيضا أن تطبيق أربعة دراسات مسحية لكل بلدة من البلدان علي حدة وإضافة نتيجة الثلاث دراسات إلى أحد المؤشرات يمكن أن يحسن من مصداقية مؤشر الفساد وفي هذا الشأن قام Wilhelm (2002) باختبارات إحصائية لمراجعة ثبات مؤشر التعرف علي الفساد ولأجل التأكد من الثبات، قارن Wilhelm مؤشر التعرف علي الفساد بمؤشرين آخرين للتعرف علي الفساد: وهما أنشطة السوق السوداء والزيادة الفائقة عن الحد للقوانين أو للضوابط غير الضرورية للأنشطة التجارية وقد وجد أن الثلاثة ضوابط لها درجة عالية من الارتباط، وقد وجد Wilhelm أن مؤشر التعرف علي الفساد له درجة عالية الثبات في التنبؤ بإجمالي المنتج المحلي لكل فرد.

ولقد ركزت الدراسة الحالية على درجات ويست للحكومة الإلكترونية كمؤشر لفعالية الحكومة الإلكترونية ولأجل التعرف علي فعالية الحكومة الإلكترونية عبرالبلدان المختلفة، قام مؤشر ويست بمراجعة المواد التي تمكن المواطن من التوصل الي المعلومات والخدمات وقواعد البيانات والخصائص التي تسهل من الوصول الي الخدمات الحكومية الإلكترونية من قبل المعاقين ومتحدثي اللغات الأجنبية وكذلك هل تمتلك الحكومات الإلكترونية مميزات تفاعلية تسهم بدورها في تسهيل العامة من الوصول إلى مختلف الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية وهل مدون علي موقعها عبارات واضحة تقيس قلق المواطنين علي انتهاك خصوصيتهم وأمنهم عبر شبكات الإنترنت. وقد استخدمت في هذه الدراسة بيانات عام ٢٠٢٠ الصادرة عن الأمم المتحدة قسم مكافحة الفساد وحيث أن مؤشرات ويست لا تشمل علي المشاركة الإلكترونية ، فنحن أيضاً نستخدم مؤشر الأمم المتحدة للمشاركة الإلكترونية يث يقوم مؤشر المشاركة الإلكترونية للأمم المتحدة بتقييم جودة وملائمة ودرجة الفائدة ومقدرة المواقع الحكومية علي أن تزود

معلومات آنية وأن توفر أدوات المشاركة الإلكترونية للمواطنين بيسر وبسهولة. ومن خلال استخدام الدراسات المسحية الكيفية يسعى مؤشر المشاركة الإلكترونية للأمم المتحدة لقياس عما إذا كانت أدوات الحكومة الإلكترونية والبنية التحتية لتقنية المعلومات تساعد في إحداث حالة تفاعلية الكترونية بين المواطن والحكومة وتتراوح درجة المؤشر من صفر (أقل درجة للمشاركة الإلكترونية) إلى (١) الحد الأعلى من المشاركة الإلكترونية.

فضلا عن ذلك نسعي جاهدين للتعرف عما إذا كانت الوسائل التقليدية ستحجم من السلوكيات الفاسدة، فبالنسبة للمهنية ، هناك جانبان من جوانب المهنية تم اختبارهما: الأول الكفاءة والثاني المحابة، وهنا تعرف كفاءة موظفي الحكومة علي أنها الكفاء المهنية لموظفي القطاع الحكومي في تقديم خدمات عامة قائمة علي الخبرة، أما "عدم المحابة" فتعني قدرة الموظفون الحكوميون علي اتخاذ قرارات بناء علي خبراتهم بدون التحيز وبدون أي شكل من أشكال المحابة. وقد أعد منتدي التجارة العالمي عددا من الاستبيانات وقام بنشر تقرير الكفاءة العالمي وقد قام المنتدي بعمل دراسة مسحية عن كفاءة موظفي القطاع ومقدار عدم التحيز لديهم عند اتخاذ القرار وقد أثارت الدراسة المسحية سؤالين هامين: وقد قارن السؤال الأول بين كفاءة موظفي القطاع العام في تقديم الخدمات المدنية وكفاءة موظفي القطاع الخاص وكان المقياس ١ = أقل من القطاع الخاص و ٧ = أعلى من القطاع الخاص. وقد تناول السؤال الثاني عما إذا كان هناك محابة في صنع القرار الخاص بالتعاقدات لدي كل من موظفي القطاع العام والقطاع الخاص وكان المقياس ١ = عادة ما يعبر عن المحابة بين الشركة والأفراد، و ٧ يساوي الحيادية بين الشركة والأفراد وقد تم تجميع تلك البيانات في عام ٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بالجودة البيروقراطية تم استخدام مؤشر مركز الإصلاح المؤسسي والقطاع الغير رسمي

IRIS المستخدم في جامعة ماري لاند، وقياس مؤشر الجودة البيروقراطية التالي:

- ١- مدي توافر نظام قائم للتدريب والاستقطاب
 - ٢- الهيئات الحكومية غير خاضعة للضغوط الحكومية
 - ٣- قوة وخبرة البيروقراطية علي تقديم الخدمات للمواطنين برغم ما تقابلها من صعوبات.
- وأشار Park أن مؤشر IRIS يتضمن آلية راسخة للتأكد من جودة أحد الهيئات الحكومية وكذلك جودة جميع الهيئات الحكومية في المجلد ولكي نقيم تطبيق ونفذ القانون في أحد المجتمعات، تستخدم الدراسة الحالية بيانات IRIS لأحكام القانون حيث توضح أحكام القانون قوة ونفذ النظام القضائي واعتماد المجتمع علي القانون وتتراوح قيمة هذا المؤشر من صفر وتعني متدني جداً و ٦ تعني عال جداً، واستخدمت البيانات الصادرة لعام ٢٠٢٣ من قبل الأمم المتحدة ، ويعرف عدم الاستقرار السياسي والعنف علي أنه اعتراض غير عنيف ويشمل المظاهرات والاضرابات واعتراض عنيف حروب العصابات والاختيالات

والتي قد تؤدي إلى أزمات حكومية عنيفة ولقد استخدمت الدراسة بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ عن العنف وعدم الاستقرار السياسي والبيانات الأساسية تتراوح من ٢.٥ ويعني حالة شديدة من عدم الاستقرار إلى ٢.٥ وتعني حالة مرتفعة من الاستقرار والتي تم تعديلها في الدراسة الحالية، وتبدء من صفر والذي يمثل عدم الاستقرار و٥ يمثل حالة من الاستقرار.

وكذلك تم استخدمت إحصائيات تتناول متوسط الرواتب الحكومية إلى إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لمعلومات البنك الدولي، كمتغير لقياس المستوي النسبي لرواتب موظفي الحكومة. ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة رواتب موظفي الحكومة على إجمالي نصيب الفرد من الدخل القومي ويعطي هذا المؤشر معلومات عن متوسط نسبة الأجور لموظفي الحكومات المركزية مقارنة بمتوسط مستوى المعيشة داخل البلدة، وقد تم تجميع تلك المعلومات في الفترة فيما بين ٢٠٢٠ الي ٢٠٢٣.

النتائج والمناقشة :

يوضح الجدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكبرى للدراسة، حيث يقدم مؤشر التعرف علي الفساد CPI معلومات الفساد والمتغير التابع لعدد (١٤٦) دولة ولكن إجمالي عدد الدول المستخدمة في الدراسة الإحصائية مقيد بشكل بارز بعدد من البلدان المتضمنة في المتغير المستقل. ولنتحدث بصورة أكثر تحديداً، نظراً لأن مؤشرات الكفاءة والحيادية وعدم المحاباة تحتوي فقط علي ثمانون ملاحظة فإن الكفاءة تعد عاملاً هاماً في تحديد الرقم الإجمالي للملاحظات. والقيم المفقودة في المتغيران تتمثل بصورة كبيرة في البلدان منخفضة الدخل حيث هناك عدد تسعة بلدان لديها متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي أعلى من متوسط دخل إجمالي عينة الدراسة، والذي يصل إلى (١٠٠٠٠) دولار ومثل هذا الاختلاف النظامي بين البلدان متضمن في التحليل والقيم المفقودة يمكن أن تؤثر سلباً علي نتائج الإحصاء، لذا فأنا سنطبق النموذج الإحصائي بدون المتغيران لأجل التأكد من واقعية نتائج معامل الانحدار.

جدول (١): الإحصائيات الوصفية

الانحراف المعياري	الحد الأقصى	الحد الأدنى	المتوسط	العدد	
٢.٢٣	٨.٥٠	٠.٣٠	٥.٨٤	١٤٥	مؤشر التعرف علي الفساد
٦.٥٦	٧٨.١٠	٠.٥٢ -	٣.٠٠	١٤٥	نسبة متوسط الأجور لموظفي الحكومة مقسومة علي إجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي
٠.٩٩	٤.١٩	٠.١٥	٢.٥٢	١٤٤	الاستقرار السياسي
١.١٤	٤.٠٠	٠.٠٠	٢.٢٠	١٣٠	جودة البيروقراطية
١.٤٥	٦.٠٠	٠.٥٠	٣.٦٦	١٣٠	أحكام القانون
٠.٧٦	٥.١٠	١.٤٠	٢.٧٣	٨٠	كفاءة موظفي الحكومة
٠.٩٩	٥.٦٠	١.٦٠	٣.٣٣	٨٠	عدم المحسوبية
٨.١٨	٧٢.٥٠	٢٤.٠	٤٢.١١	١٤٥	فعالية الحكومة الإلكترونية
٠.٢٣	١.٠٠	٠.٠٠	٠.١٩	١٤٥	المشاركة الإلكترونية

ومن الجدير بالذكر أن المتغير التابع، مؤشر الفساد ، أصبح الآن معاكس لمؤشر التعرف علي الفساد ويمثل درجة الفساد بالاعتماد علي المقياس من صفر الي عشرة، وتم قياس كل المتغيرات المستقلة لتوضح العلاقة العكسية مع المتغيرات التابعة. فعلي سبيل المثال تم قياس متغير عدم المحاباة علي أساس ان القيم المرتفعة تمثل المستوي المتدني من الوساطة، ولذلك نحن نتوقع أن معاملات الارتباط أن تكون سلبية لجميع المتغيرات.

ويوضح جدول (٢) نتائج الإحصائيات ونظراً لأن كل من التسلسل المتعدد ورقم الملاحظة يرتبطان بمتغيرات المهنية، فلقد قدرنا النموذج مستخدمين مختلف الطرق، يستثني النموذج الأول متغيرين للمهنية: متغير كفاءة موظفي الحكومة ومتغير عدم المحاباة، وقد وصل إجمالي الملاحظات إلى ١٢٧ دولة، وباستثناء نسبة الأجور إلى نسبة نصيب المواطنين من إجمالي الدخل القومي، فإن كل المتغيرات المستقلة لها القيمة المتوقعة وذات دلالة إحصائية بمقدار ١%، وتكشف القيمة التربيعية (٠.٧٦) أن المتغيرات المستقلة تفسر قدراً كبيراً من التباين لمؤشر الفساد.

جدول (٢): نموذج محددات الفساد

النموذج ٤	النموذج ٣	النموذج ٢	النموذج ١	
متغير مستقل: مؤشر الفساد				
(٠.٠٠٨) ٠.٠٠٠٨ -	(٠.٤٨) ٠.٠٧ -	(٠.٠٨) ٠.٠٠٠٨ -	(٠.٦٥) ٠.٠١ -	معدل متوسط الأجور لموظفي الحكومة
٠.٦٥٨ - *** (٣.٩١)	٠.٩٤٩ - *** (٤.٤٣)	٠.٦٥٨ - *** (٣.٩١)	٠.٨٧٥ - *** (٦.٠٩)	الجودة البيروقراطية
*(١.٩٠) ٠.٢٨٦ -	٠.٤١٩ - ** (٢.١٤)	*(١.٩٠) ٠.٢٨٦ -	٠.٤٦٤ - *** (٣.٥٧)	أحكام القانون
(١.٠٠) ٠.١١٣ -	٠.٣٣٦ - ** (٢.٣٧)	(١.٠٠) ٠.١١٣ -	٠.٣٠٢ - *** (٣.١٤)	معدل متوسط الأجور لموظفي الحكومة
عدم المحسوبية				
** (٢.٠٢) ٠.٠٤ -	٠.٦٦ - ** (٢.٦٣)	** (٢.٠٢) ٠.٠٤ -	٠.٠٤٥ - *** (٢.٨٦)	فعالية الحكومة الإلكترونية
*(١.٨٥) ٠.٩٨٨ -	*(١.٧٦) ١.٢٢٨ -	*(١.٨٥) ٠.٩٨٨ -	١.٧٨٤ - *** (٣.٢٤)	المشاركة الإلكترونية
١٢.٨٢٨ *** (١٤.٣٧)	١٤.٢٤٣ *** (١٢.٤٧)	١٣.٦٠١ *** (١٥.٥٤)	١٢.٣٧٨ *** (١٩.٤٦)	الثبات
٧٧	٧٧	٧٧	١٢٧	الملاحظة
٠.٨٧	٠.٧٨	٠.٨٧	٠.٧٦	القيمة التربيعية

* دالة عند ١٠% ** دالة عند ٥% *** دالة عند ١%

فعندما نضيف المتغيران المستبعدان في النموذج (٢) فإن إجمالي عدد البلدان التي تم تحليلها إحصائياً يقلص إلى (٧٧) دولة بسبب القيم الناقصة في هذه المتغيرات وعند إضافة المتغيران، فإن ذلك بدوره يزيد من اتساق النموذج ليصل إلى (٠.٨٧)، ونظراً لأن هناك ارتباط عال بين كفاءة موظفي

الحكومة وعدم المحسوبية والتسلسل المتعدد بسبب المحابة فإن نتائج كفاءة الموظفين الحكوميون تحتل دلالة غير متوقعة وكذلك متغير أحكام القوانين يصبح عديم الدلالة، وكذلك فإن عامل التضخم المتغير لعدم المحابة تزداد قيمته إلى (٤.٠٧)، والذي يعني ارتباطه بصورة كبيرة بالمعدلات الأخرى ولكي نصح تلك المشكلة فعلياً أن نستثني متغير عدم المحابة في النموذج الثالث.

ويتضح أن نتائج كفاءة موظفي الحكومة تصبح ذات دلالة سلبية متوقعة حيث أنه من المحتمل أن يقلل المستوى العالي لكفاءة الموظفين الفساد لديهم وعلي الرغم من ذلك فإنها ليست لها دلالة إحصائية، بينما يتعامل النموذج (٤) مع عدم المحابة بطريقة مختلفة فبدلاً من أن نسقط هذا النموذج من حسابنا فإننا نستخدم المتبقي من إجراء انحدار عدم المحسوبية علي كفاءة موظفي الحكومة وعندما نقوم بذلك فإننا نصبح قادرين علي استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال متغير عدم المحسوبية مستثنين الجزء الذي تم تفسيره من خلال معدل الكفاءة بينما نتجنب التسلسل المتعدد الذي تسبب فيه معيار عدم المحسوبية، ويزداد المعدل التربيعي إلى (٠.٨٧) في النموذج (٤) من (٠.٧٨) في النموذج (٣) والذي يدع وجهة نظر الدراسة الحالية. ومن خلال تلك النماذج فإن الجودة البيروقراطية ذات دلالة إحصائية وأحكام القانون ذات دلالة فيما عدا النموذج (٢).

ومن خلال النماذج المستخدمة فإن معدل الأجور لموظفي الحكومة وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي ليس له دلالة إحصائية بالرغم من له علاقة متوقعة مع الفساد ويمكن أن تنتج تلك العلاقة بسبب حقيقة أن مستوى الراتب الحكومي النسبي لموظفي الحكومة في البلدان منخفضة الدخل (متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي أقل من ١٠٠٠٠ دولار) أكبر بشده من نظيره في البلدان عالية الدخل (متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي أعلى من ١٠٠٠٠ دولار) حيث تصل النسب علي التوالي ٣.٨٨ و ١.٣٩ وتكشف مثل الاحصائيات الوظائف الحكومية أكثر جاذبية في البلدان منخفضة الدخل عنها في البلدان عالية الدخل، لذا فإن متغير الأجور المستخدم في الدراسة يعكس عديد من العناصر الأخرى الخاصة بتلك البلدان مثل الفرص الوظيفية والتطور الاقتصادي والسكان والتي لا نستطيع السيطرة عليها بإتقان.

ويمكن اهتمام الدراسة في فعالية الحكومة الإلكترونية ومدى قدرة المواطنين علي المشاركة الإلكترونية. وبغض النظر عن النموذج المستخدم فإن النماذج ينتجان نتائج واقعية ولا يتأثران بإضافة متغيرات الكفاءة وعدم المحسوبية أو بأرقام الملاحظات المستخدمة. لذا فمن الضروري مقارنة دلالة متغيرات الحكومة الإلكترونية بحرص حيث تقاس فعالية الحكومة الإلكترونية بشكل مختلف عندما تختلف المتغيرات، ولكي نعرف علي الحجم النسبي للتأثيرات فإن معاملات التأثير القياسية للمتغيرات المستقلة يتم حسابها في الجدول (٣)، حيث إن المشاركة الإلكتروني والحكومة الإلكترونية لهما معدلات ارتباط قياسية تتساوي بالكاد وهما علي النحو التالي بالترتيب -٠.١٢٢ و ٠.١٠١ والذي يعني أن زيادة الوحدة

الانحراف المعياري في فعالية الحكومة الإلكترونية تقلل الفساد بمقدار ٠.١٢٢ (٠.١٠١)، وكذلك فإن معاملات الارتباط القياسية لمتغيرات الحكومة الإلكترونية أصغر من مثيلاتها عند متغيرات المهنية مثل كفاءة موظفي الحكومة وعدم المحسوبية ولهما نفس المقدار عند معيار الجودة البيروقراطية.

جدول (٣): نموذج محددات الفساد (معامل الارتباط القياسي)

النموذج ٤	النموذج ٣	النموذج ٢	النموذج ١	
متغير مستقل: مؤشر الفساد				
٠.٠٠٤ -	٠.٠٣٢ -	٠.٠٠٤ -	٠.٠٣٠ -	نسبة متوسط الاجور لموظفي الحكومة مقسومة علي اجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي
***٠.٢٤٤ -	***٠.٣٥٢ -	***٠.٢٤٤ -	***٠.٣٦٥ -	الاستقرار السياسي
*٠.١٢٨ -	**٠.١٨٨ -	*٠.١٢٨ -	***٠.٢٣٢ -	الجودة البيروقراطية
٠.٠٧٤ -	**٠.٢٢٠ -	٠.٠٧٤ -	***٠.١٩٤ -	حكم القانون
كفاءة موظفي الحكومة				
٠.١٢٢ -	**٠.٢٠٤ -	**٠.١٢٢ -	*٠.١٥٥ -	فعالية الحكومة الإلكترونية
*٠.١٠١ -	*٠.١٢٥ -	*٠.١٠١ -	***٠.١٨٧ -	المشاركة الإلكترونية
***٥.٢٣٥	***٥.٨١٢	***٥.٥٥١	***٥.٤٥٣	الاستمرارية
٧٧	٧٧	٧٧	١٢٧	الملاحظات
٠.٨٧	٠.٧٨	٠.٨٧	٠.٧٦	القيمة التربيعية

* دالة عند ١٠% ** دالة عند ٥% *** دالة عند ١%

وعلي الرغم أنه لا يجب علينا المبالغة عند تقييم الآثار النسبية لمحددات الفساد حصرياً بالاعتماد علي معاملات الارتباط المعيارية، ولكننا ربما نصبح قادرين علي قول أن الحكومة الإلكترونية عاملاً هاماً يتسق مع الطرق التقليدية الأخرى في مجابهة الفساد، ويجب علينا ملاحظة أن الاستقرار السياسي له دلالة بارزة ومعاملات ارتباط معيارية ذات حجم هام، وهذا يتضمن أن السياق المحيط الكلي لبيئة العمل له تأثيرات بالغة علي سلوكيات الموظفين.

الخاتمة:

تمثلت نقطة بدء الدراسة الحالية عند إثارة تساؤلين بحثيين هامين: يتمثل التساؤل الأول حول نحن نركز علي تأكيد أن جهود تحجيم الفساد بالطرق التقليدية بالفعل تقلص من حجم الفساد علي مستوي البلد حيث بدأت العديد من الأبحاث في دراسة أسباب ونتائج الفساد واعتمدت تلك الدراسات مثل دراسة Sarkar & Hasan (2020)، في مجملها علي منظور الاقتصاديات الكبرى، ودراسة Dreher (20024) من خلال منظور القطاع، غير أنه يبدو أنه ليس هناك دراسة تجريبية قامت بمراجعة تأثيرات فعالية جهود الطرق التقليدية الحكومية لمجابهة الفساد، لذا فإن الدراسة الحالية تسهم في تعميق فهم

فعالية الاستراتيجيات التقليدية لمجابهة الفساد التي تتبناها الحكومات ولقد اقترحت الدراسة ثلاثة طرق تقليدية لمجابهة الفساد: ترسيخ المهنية وتأسيس البيروقراطية عالية الجودة ونفاذ القوانين في المجتمعات وقامت بتحليلها إحصائياً، وقد وجدت الدراسة أن جميع الثلاثة عناصر ذات أهمية في مجابهة الفساد، وتمثل السؤال الرئيسي في الدراسة في عما إذا تمثل الحكومة الإلكترونية طريقة أخرى في مجابهة الفساد وعند مراجعة دراسات الحالة السابقة عن الفساد تبين أن :

١- الحكومة الإلكترونية تستطيع السيطرة علي الفساد من خلال تحسين فعالية المراقبة الداخلية والرقابة الإدارية.

٢- تعمل المشاركة الإلكترونية علي تحجيم الفساد من خلال تحسين الشفافية والمحاسبة من خلال الاختبارات كانت آثار الطريقتين ذات دلالة احصائية ونستطيع أن نجزم بالقول أن كلا المدخلان فعالان في مواجهة الفساد بنفس مقدار الطرق التقليدية الأخرى، غير أن معامل ارتباط المشاركة الإلكترونية تأثر بخصائص المتغيرات في النماذج البديلة المقدره بينما تظل فعالية الحكومة الإلكترونية ذات أثر ممتد كما يتضح من خلال الدراسة، وعلي الرغم من أن هذا الاختلاف لا يخرنا بالفعالية النسبية للمتغيران علي تحجيم الفساد، غير أنه من الجدير بالذكر بحث هذا الأمر في الدراسات السابقة.

كما أوضحت نتائج الإحصاء أن الاستقرار السياسي يلعب دوراً هاماً ومحورياً في مجابهة الفساد فاستقرار النظام السياسي ووجود الديمقراطية من بين العوامل الهامة لتحجيم الفساد حيث أن الشفافية والمحاسبية تزداد في الأنظمة الديمقراطية والتي يسهل فيها تتبع الفاسدون. وعلي نفس المنوال فالفساد يزداد في الدول المضطربة والدول التي يقوم بها مشكلات سياسية.

ولقد أعطينا تلك النتائج إشارة إلى أن هناك عوامل اجتماعية اقتصادية تؤثر علي الفساد حيث أن السياق الثقافي للبلدان يعد عاملاً هاماً في تحديد مستوى الفساد فالدول التي تتباين بها مستويات الفساد وفقاً للسياقات الثقافية يجب أن تستخدم استراتيجيات وطرق مختلفة لمحاربة الفساد. فعلي سبيل المثال فالمهنية والمشاركة الإلكترونية أكثر فعالية في البلدان القائمة علي النزعة الفردية بينما تأسيس مستوى متقدم من البيروقراطية والرقابة الداخلية من خلال الحكومة الإلكترونية يكون أكثر فاعلية في البلدان جماعية النزعة وهناك حاجة ملحة لإجراء مزيد من الدراسات لمناقشة تلك القضايا،

وحيث أن هذه الدراسة استخدمت بيانات أفقية، لذا نحن بحاجة إلى مزيداً من الدراسات التي تستخدم بيانات طولية وكذلك نحن بحاجة إلى دراسات مستقبلية تسهم في تأسيس استراتيجيات مجابهة الفساد من خلال تحديد مفهوم الفساد بصورة أكثر تفصيلاً وأكثر شمولية وتختلف أساليب مكافحة الفساد باختلاف بلدان العالم ، فضلاً عن ذلك فإن أعباء الأعمال الإضافية الملقة علي عاتق الموظفين وخصوصيتهم من الموضوعات بحاجة أيضاً إلى مزيداً من الدراسة حيث كلما كانت الحكومة أكثر رقمه كلما زادت مسؤوليات

الموظفين الحكوميين في التعامل مع الرسائل الإلكترونية الصادرة من المواطنين حيث يضطر الموظفون إلى الرد علي تساؤلات الجمهور الكثيرة بشكل سريع وبمستوي عال من الكفاءة وفي حال عدم تمكن الحكومة من إضافة عدداً كاف من الموظفين فلإن ذلك سيؤثر سلبيا علي أداء الحكومة ويزيد من ضغط العمل علي العمال الحكوميين والأكثر أهمية هو أن الحكومات الإلكترونية يمكن أن تقلل من درجة المبادرة لدي موظفي القطاع الحكومي وكذلك فلإن سرعة ردود وتعليقات الجمهور علي الخدمات الحكومية عبر قنوات التواصل الإلكتروني يمكن أن يمثل حجر عثرة للخطط الحكومية التطويرية طويلة الأمد من خلال تغييرها أو تجميدها لأجل الاستجابة إلى المتطلبات الحكومية العاجلة.

كذلك فإن السيولة المعلوماتية المقدمة من جانب الموظفين قد تعوق أيضاً عملية صنع القرارات فعندما تصبح عملية الإدعاء أو إلقاء اللوم أو التهديد من قبل المواطن علي الموظف أمراً يسيراً فإن ذلك قد يؤدي إلى تثبيط همم الموظفين عن تقديم مقترحات ومبادرات، وبدلاً من ذلك يفضلون التقيد بأعمالهم الموكلة لديهم لذلك يجب أن تجرى دراسات إضافية عن الآثار الخفية لزيادة الشفافية من خلال الحكومة الإلكترونية.

الشكر:

"The authors extend their appreciation to Prince Sattam bin Abdulaziz University for funding this research work through the project number (PSAU/2023/03/2508)"

المراجع

- Anechiarico, F. & Jacob, J. (1994). Vision of corruption control and the evolution of American public administration. *Public Administration Review* 54 (5), 463–473.
- Bhatnagar, S. Administrative Corruption: How Does E-Government Help? 2001, Retrieved June 23, 2004, from <http://www1.worldbank.org/publicsector/egov/transparency.htm>
- Dreher, A., Kotsogiannis, C., & McCorrison, S. (2004). Corruption around the world: Evidence from a structural model. Working Paper, Department of Economics, School of Business and Economics, University Husted, B. (1999). Wealth, culture, and corruption. *Journal of International Business Studies* 30 (2), 339–360.
- Kobrak, P. (2002). Cozy politics: Political parties, Campaign finance, and compromised governance. London: Lynne Rienner.
- Kweit, M. & Kweit, R. (1981). Implementing citizen participation in a bureaucratic society: A contingency approach. New York: Praeger Publishers.
- Lipsky, M. (1990). Street level bureaucracy: Dilemmas of the individual in public services. New York: Russell Sage Foundation.
- Lynch, T. D. & Lynch, C. E. (2003). Corruption, reform and virtue ethics. *Public Administration Review* 63 (3), 370–374
- Lynch, T. D. & Lynch, C. E. (2003). Corruption, reform and virtue ethics. *Public Administration Review* 63 (3), 370–374.
- Merton, R. (2004). Bureaucratic structure and personality. . In *Classics of public Administration*, 5th ed.; Shafritz, J., Hyde, A., & Parkes, S., eds. Belmont, CA: Brooks/Cole, pp. 109–117.
- Park, H. Determinants of corruption: A cross national analysis. *The Multination Business Review* 11(2), 29–48.
- Park, H. H., Shim, D. C., and Yamaguchi, J. (2003). E-Government and transparency: The cases of Japan and Korea. Unpublished Manuscript.
- Rose-Ackerman, S. (1999). Corruption and government: Causes, consequences and reform. Cambridge: Cambridge University
- Sarkar, H. & Hasan, M. A. Impact of corruption on the efficiency of investment: Evidence from a cross-country analysis. *Asia-Pacific Development Journal* 8 (2), 111–116.
- Schachter, (1997). H. Reinventing Government or reinventing ourselves: The role of citizen owners in making a better government. Albany: State University of New York Press.
- Stillman, R. (1990). Preface to *Public Administration: A Search for Themes and Direction*. New York: St. Martin's Press.

- United Nations. (2005). **Compendium of Innovative E-Government Practices**. Retrieved October 22, 2005, from <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/>
- United Nations. (2005). **Compendium of Innovative E-government Practices**. Retrieved September 22, 2005, from <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN/UNPAN022196.pdf>, p. 183.
- UNPA, ASPA. (2001). **Benchmarking e-Government: A Global Perspective**, p.1. Retrieved January 2005, from [http://www.nettelafrika.org/docs/NetTel%20Safari@the%20Equator%20\(Uganda%202003\)/Benchmarkingegovt.pdf](http://www.nettelafrika.org/docs/NetTel%20Safari@the%20Equator%20(Uganda%202003)/Benchmarkingegovt.pdf)
- Von Haldenwang, W. (2004). **Electronic government and development**. *The European Journal of Development Research* 16 (2), 417–432.
- Von Haldenwang, W. (2004). **Electronic government and development**. *The European Journal of Development Research* 16(2), 417–432
- Wart, M. V. (1996). **The sources of ethical decision making for individuals in the public sector**. *Public Administration Review* 56 (6), 525–533.
- Weber, M. (2004). **Bureaucracy**. In *Classics of public administration*, 5th ed., Shafritz, J., Hyde, A., & Parkes, S., eds. Belmont, CA: Brooks/Cole, pp. 50–55
- Wilhelm, P. G. (2002). **International validation of the Corruption Perception Index: Implication for business ethics and entrepreneurship education**. *Journal of Business Ethics* 35, 177–189.